

Distr.
GENERAL

S/1998/470
4 June 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام الذي أعد عملاً بقرار
مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨)

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) المؤرخ ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٨. ويشمل الفترة المنقضية منذ تقريره الأخير المؤرخ ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٨ (S/1998/361).

٢ - وقد اتخذ مجلس الأمن القرار ١١٦٠ (١٩٩٨)، وهو يتصرف بموجب الفصل السابع من الميثاق، وقرر بموجبه أن تمنع جميع الدول بيع الأسلحة والأعتدة المتصلة بها من جميع الأنواع وقطع غيارها، إلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بما فيها كوسوفو، أو تزويدها بها، وأن تمنع توفير التسليح والتدريب للأنشطة الإرهابية هناك.

ثانيا - لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ١١٦٠ (١٩٩٨)

٣ - واعتمدت لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ١١٦٠ (١٩٩٨) في جلستها الثانية المؤرخة ٦ أيار/ مايو ١٩٩٨، المبادئ التوجيهية لتصريف أعمالها من أجل تسهيل اضطلاعها بولايتها بموجب الفقرة ٩ من القرار ١١٦٠ (١٩٩٨). وأحيل نص المبادئ التوجيهية إلى جميع الدول والمنظمات الدولية المختصة.

٤ - وفي ٧ أيار/ مايو ١٩٩٨، ناشد رئيس اللجنة السفير سيلسو ل. ن. أمورين (البرازيل) بالنيابة عن أعضائها، جميع الدول والمنظمات الدولية والإقليمية تقديم معلومات بشأن الانتهاكات أو ما يشبهه في أنه انتهاكات لأشكال الحظر المفروضة بموجب قرار مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨).

٥ - وفي ٢٩ أيار/ مايو ١٩٩٨، كانت الدول الأربع والثلاثين التالية قد قدمت إلى اللجنة تقاريرها، عملاً بالفقرة ١٢ من القرار ١١٦٠ (١٩٩٨)، بشأن الخطوات التي اتخذتها لإنفاذ أشكال الحظر المفروضة بموجب القرار ١١٦٠ (١٩٩٨) وهي: أرمينيا، إسبانيا، أوروغواي، أوكرانيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، إيطاليا، البحرين، البرازيل، البرتغال، بلغاريا، بولندا، بيلاروس، تركيا، الجمهورية التشيكية، جمهورية مقدونيا

اليوغوسلافيا السابقة، جنوب أفريقيا، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، سنغافورة، السويد، سويسرا، فرنسا، فنلندا، فيجي، قبرص، مالطة، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، موناكو، النرويج، النمسا، هنغاريا، اليابان.

ثالثا - النظام الشامل لرصد تنفيذ أشكال الحظر

المفروضة بموجب القرار ١١٦٠ (١٩٩٨)

٦ - في تقريره الأول (S/1998/361) المؤرخ ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٨، حددت بشكل عام مفهوم النظام الشامل لرصد تنفيذ أشكال الحظر المفروضة بموجب قرار مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨). وبعد المشاورات غير الرسمية التي أجراها مجلس الأمن في جلسته المعقودة ٨ أيار/مايو ١٩٩٨ للنظر في التقرير، أبلغني رئيس مجلس الأمن أن المجلس يطلب إليّ لدى استكشاف إنشاء نظام شامل لرصد تنفيذ أشكال الحظر المفروضة بموجب قرار مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨)، أن أراعي القدرات والإمكانات المتاحة، ولا سيما قدرات الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وبناء على ذلك، وجهت في ١٥ أيار/مايو رسالة، إلى وزير خارجية جمهورية بولندا السيد برونيسلو جيرميك بصفته رئيسا حاليا لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، طلبت إليه فيها أن يقدم لي في أقرب فرصة تسنح له آراء منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن طريقة إنشاء نظام الرصد الشامل. وقد أشرت إلى أنه لدى القيام بهذا العمل، يمكن لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا أن تستفيد من نصيحة ودعم غيرها من المنظمات الإقليمية التي قد تكون في وضع يمكنها من المساهمة في نجاح نظام الرصد. ويرد النص الكامل للرسالة في المرفق الأول لهذا التقرير.

٧ - وفي رسالة مؤرخة ١ حزيران/يونيه ١٩٩٨، نقل الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا إليّ آراء المنظمة بشأن إنشاء نظام الرصد الشامل. وقد أكد استعداد المنظمة لرصد حظر توريد الأسلحة في حدود قدراتها. وأشار إلى أن الميزة النسبية الخاصة للمنظمة هي وجودها المستمر في المنطقة عن طريق بعثاتها المنتشرة في البوسنة والهرسك وكرواتيا وألبانيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. وأشار كذلك إلى أن أنشطة الرصد التي تضطلع بها المنظمة حاليا على امتداد الحدود بين ألبانيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، وفي منطقة الحدود بين جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، يمكن أن تسهم على نحو مفيد في الجهود الرامية إلى الرصد الشامل فيما يتعلق بحظر توريد الأسلحة. وذلك مع اضطلاع الأمم المتحدة بهذه المسؤولية الشاملة. وأضاف أن قدرات رصد الحدود التي يتيحها وجود المنظمة في ألبانيا لا تفتأ تعزز. وخلص إلى القول إنه في حين أن المنظمة لا تستطيع القيام بدور تنسيقي قيادي فيما يتعلق بالجهود الرامية إلى تحقيق الرصد بشأن حظر توريد الأسلحة الذي تضطلع به غيرها من المنظمات الإقليمية، فإنها قد تكفل إطارا تنسيقيا مرنا لأنشطة الرصد في هذا الميدان إذا رغب في ذلك المشاركون في هذا الجهد، ويرد نص الرسالة الكاملة في المرفق الثاني لهذا التقرير.

٨ - وعلى ضوء الاستجابة الواردة من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ووفقاً لأحكام الفقرة ١٥ من قرار مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨)، كتبت إلى الأمين العام لحلف شمال الأطلسي، ورئاسة الاتحاد الأوروبي، والأمين العام لاتحاد غرب أوروبا، والأمين التنفيذي للجنة الدانوب لاستكشاف استعدادهم للمشاركة في النظام الشامل ولكي يقدموا لي، على أساس المعلومات التي قد تتوفر لديهم، تقارير عما يشتهبه في أنه انتهاكات لأشكال الحظر المفروضة بموجب القرار لتنظر فيها لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ١١٦٠ (١٩٩٨).

٩ - وعند ما ألتقى آراء المنظمات المذكورة أعلاه، سأقدم توصيتي إلى مجلس الأمن بشأن نظام الرصد الشامل مع مراعاة الإمكانيات الموجودة داخل الأمم المتحدة والآراء التي عبرت عنها تلك المنظمات.

١٠ - ووفقاً لطلب رئيس مجلس الأمن، فإنني أدرس احتمال استخدام الإمكانيات الموجودة داخل الأمم المتحدة لأغراض إنشاء نظام الرصد الشامل. وفي آخر تقرير لي عن قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة (S/1998/454، المؤرخ ١ حزيران/يونيه ١٩٩٨) خلصت إلى أنه يبدو من السابق لأوانه اتخاذ قرار بسحب قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي بعد ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٨. واقترحت أنه ربما يرغب المجلس في النظر في تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي لستة شهور أخرى حتى ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٩، بمفهوم أن المجلس قد يراجع قراره إذا ما أفضت المناقشات الجارية على الصعيد الدولي بشأن الحاجة المحتملة لوجود عسكري موسع في المنطقة وإنشاء نظام رصد شامل إلى اتخاذ قرارات قد تؤثر على دور قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي ومسؤولياتها. وفي هذه الأثناء، ستستمر قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي، وفقاً لولايتها، في الاضطلاع بعمليات الرصد والإبلاغ بشأن التطورات على امتداد الحدود مع ألبانيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. غير أنه في حدود مقدراتها الحالية، فإن قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي لن تكون قادرة على الاستمرار في الرصد والإبلاغ على نحو مكثف بشأن الأنشطة في منطقة الحدود. وبناءً على ذلك، سأعتزم، إذا رغب المجلس في ذلك، أن أقدم قبل ١٥ تموز/يوليه مقترحات محددة بشأن إمكانية تعزيز القدرة الشاملة للقوة، مع مراعاة الحالة في المنطقة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بما في ذلك القرارين ٧٩٥ (١٩٩٢) و ١١٦٠ (١٩٩٨).

رابعا - الحالة في كوسوفو

١١ - وقد طلب مني مجلس الأمن في قراره ١١٦٠ (١٩٩٨) أن أبقيه على علم بشكل منتظم بالحالة في كوسوفو وأن أقدم تقييماً عما إذا كانت جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية قد لبت على نحو بناء الشروط التي وضعها فريق الاتصال. وكما يعلم المجلس، فإن الحالة في كوسوفو تظراً عليها تطورات كل يوم. ويرد في هذا التقرير وصف للحالة حتى وقت كتابته.

١٢ - وكما أوضحت في تقريرتي الأول، فإن الأمانة العامة للأمم المتحدة ليس لها وجود سياسي في كوسوفو. ولذا فإن هذا الجزء من تقريرتي يعتمد اعتماداً كبيراً على المعلومات التي تلقيتها من عديد من

المصادر من خارج الأمم المتحدة بمن في ذلك الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومن الولايات المتحدة وأعضاء فريق الاتصال استجابة لطلب من الأمانة العامة بتزويدها بالمعلومات. وحسبما سيشار إليه، تتضمن هذه المعلومات بيانات محددة مستمدة من مصادر أخرى مثل الناتو. ويشمل القسم المتبقي من الجزء الرابع موجزا لما جرى تجميعه من معلومات.

الحالة الأمنية

١٣ - منذ تقييري الأخير إلى مجلس الأمن، لا تزال الحالة في كوسوفو متوترة والأحوال الأمنية تتدهور بصورة مطردة. وتقع المصادمات العنيفة بصورة تكاد تكون يومية على الحدود مع ألبانيا وفي أجزاء أخرى من كوسوفو. وتؤكد سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ارتكاب ما مجموعه ٢٥٦ هجوما إرهابيا في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٨ في كوسوفو؛ وأن تلك الأعمال كانت تستهدف بصورة رئيسية ضباط ومراكز الشرطة والمدنيين ذوي الأصل الصربي والألباني على السواء. ووقع أكبر عدد من الحوادث المبلغ عنها في مناطق غلودوفاك وديكاني وسربكا ودياكوفيك وكلينا.

١٤ - وللشرطة الصربية الخاصة وجود كبير في كوسوفو. فقد دعمت مواقعها وعززت نقاط التفتيش، ولا سيما في درينيك. ولا تزال المعدات الشرطة الثقيلة موجودة. وقد نفذت وحدات الشرطة الخاصة عمليات مسلحة ضد المدنيين، وإن كانت قد وقعت بين صفوفها أيضا إصابات نتيجة لهجمات ألبان كوسوفو المسلحين. وأعلنت حكومة صربيا مؤخرا أنها ستتحذ ما أسمته بتدابير أكثر فعالية ضد الإرهاب في كوسوفو. ويعني ذلك نقل قوات من الثكنات الموجودة في المدن ونشرها في معسكرات ميدانية لتقييد حرية حركة جيش تحرير كوسوفو ومواجهة التطور المتزايد في أسلحته. وأفيد أن الحكومة لا تزمع تقليل قوات الشرطة التابعة لها في كوسوفو.

١٥ - وتركزت أنشطة الجيش اليوغوسلافي، الذي يحتفظ بوجود كبير في كوسوفو، في تأمين الحدود. ولا يزال القتال مستمرا بين قوات الحكومة وألبان كوسوفو المسلحين في عدة مناطق، منها درينيك ومنطقة بونوسيفاك، بالقرب من الحدود مع ألبانيا.

١٦ - وقد اتسمت الزيادة السريعة في أعمال العنف التي حدثت منذ منتصف أيار/مايو بزيادة الإصابات بين المدنيين واستعمال الأسلحة الثقيلة ضد غير المقاتلين. وتجاوز انتشار الحوادث الأمنية سربيك وغلودوفاك ووصل إلى كلينا في منطقة درينيك وامتد إلى الغرب والجنوب حتى بلديتي ديكاني ودياكوفيك المجاورتين لألبانيا. وأدى القتال بين الشرطة الصربية وألبان كوسوفو والهجمات التي شنها جيش تحرير كوسوفو على الطريق المؤدي بين بريستينا وبيك، إلى إغلاق السلطات الصربية لذلك الطريق الرئيسي السريع المتجه من الشرق إلى الغرب لعدة أيام اعتبارا من ١١ أيار/مايو. وأفيد أن ذلك قد أدى إلى نقص خطير في الأغذية في الجزء الغربي من كوسوفو. وأبلغ عن وقوع عدد من الإصابات في صفوف كلا الجانبين خلال العمليات التي قامت بها الشرطة مؤخرا في بلديات كلينا وبونوسيفاك وديكاني. وتقول مصادر حكومية إن هجمات جيش تحرير كوسوفو هي السبب في تلك المصادمات. وأفيد أن عدة قرى قد

دمرت تدميرا تاما أو أحرقت كما أن هناك تقارير تفيد بأن الشرطة قد أعدمت عددا من الأشخاص ذوي الأصل الألباني بإجراءات موجزة. ويقدر مجموع الإصابات في أزمة كوسوفو بنحو ٢٠٠ إصابة منذ اندلاع القتال في شباط/فبراير الماضي.

١٧ - وزاد جيش تحرير كوسوفو من هجماته في الأسابيع الأخيرة وأظهر مزيدا من الميل والقدرة على مهاجمة قوات الأمن الحكومية. كما وجه تهديدات ضد الشرطة والجيش وضد ألبان كوسوفو الذين يزعم أنهم يتعاونون مع سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وتفيد التقارير أن أعمال القتل والاختطاف التي يتعرض لها المدنيون وأفراد الشرطة تستمر بصفة يومية في أنحاء مختلفة من كوسوفو. كما أن هناك تقارير تفيد بوقوع هجمات ضد مراكز وجود السكان المدنيين.

١٨ - وتفيد مصادر مختلفة أن الصرب والألبان الكوسوفيين على السواء يتعرضون لإساءة المعاملة والمضايقة والضرب على يد الشرطة و/أو أفراد مجهولين في أماكن مختلفة. وتنقل التقارير أن حوادث الأمن لم تؤثر على السكان ذوي الأصل الألباني والصربي وحدهم بل على أشخاص من الجبل الأسود ومن الغجر والمسلمين أيضا. وفي تطور جديد مثير للانزعاج، أفادت التقارير عن زيادة عدد الحوادث التي يهاجم فيها مدنيون غيرهم من المدنيين لأسباب عرقية.

١٩ - وأدت زيادة أعمال العنف لدى كلا الجانبين والوجود المكثف للشرطة الصربية، بما في ذلك وحدات الشرطة الخاصة، فضلا عن القوات العسكرية، إلى تولد الإحساس بعدم الأمان لدى السكان المحليين. وتشير بعض التقديرات إلى أن عدد المشردين داخليا بمن فيهم ألبان كوسوفو والسكان ذوو الأصل الصربي قد تجاوز ٤٢ ٠٠٠ شخص في نهاية أيار/مايو.

٢٠ - وقد اشتدت حدة النزاع بدرجة كبيرة في الأيام الأخيرة نتيجة لقيام الشرطة الصربية بتنفيذ عملية هجومية كبرى في الجزء الجنوبي الغربي من كوسوفو، الملاصق للحدود الألبانية. وتفيد أحدث التقارير بحدوث قتال ضار بين الشرطة الصربية ومجموعات مسلحة يعتقد أنها من جيش تحرير كوسوفو، كان من نتيجته سقوط عشرات من القتلى. ويفيد بعض المراقبين أن القوات الصربية استخدمت الأسلحة الثقيلة بما فيها مدافع الهاون، وأن من المحتمل أن تكون قد استخدمت المدفعية أيضا. وهناك أيضا تقارير تفيد بأنه جرى إحراق وتدمير عدة قرى في المنطقة وعدد من المنازل في مدينة ديكاني. ولم يتسن التحقق من صحة تلك التقارير نظرا لفرض قيود على دخول المنطقة. وقد أدت هذه الموجة الجديدة من أعمال العنف في كوسوفو، لأول مرة، إلى تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين إلى ألبانيا. ويبلغ عدد اللاجئين الذين سجلتهم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حتى ٤ حزيران/يونيه ٥٠٠ ٦ لاجئ كما يتزايد هذا العدد تدريجيا. ولذا فقد زادت المفوضية رقم اللاجئين الذي تتأهب له إلى ٢٠ ٠٠٠ لاجئ.

٢١ - ويشكل القتال الأخير اتجاها مثيرا للقلق. وتسود مخاوف قوية من أن تؤدي زيادة تصعيد القتال إلى انفلات زمام الأوضاع في المنطقة وإلى جر الدول المجاورة إلى ساحة الصراع.

٢٢ - وقد ازدادت حدة التوتر على الحدود مع ألبانيا. وأفادت جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وألبانيا كلتاهما عن وقوع عدد من الحوادث على الحدود تتراوح بين حوادث عبور الحدود بصورة غير مشروعة وانتهاكات المجال الجوي.

٢٣ - ولم يتوفر دليل على حدوث تهريب للأسلحة على نطاق كبير عبر الحدود بين ألبانيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تم فيه نقل أسلحة ثقيلة أو كميات سائبة من الأسلحة الصغيرة. ويبدو أن ما يحدث من تهريب للأسلحة هو عبارة عن عمليات نقل للأسلحة تتم بصورة أساسية على نطاق أقل عبر هذه الحدود. ومن الصعب تقدير الكميات الكلية لتلك الأسلحة نظرا لتضاريس المنطقة وسهولة اختراق الحدود ومحدودية الرصد. ونقلت التقارير أن حكومة ألبانيا أنشأت نقاط تفتيش على الطرق المؤدية إلى الحدود لمنع المركبات التي تنقل أسلحة من الوصول إلى منطقة الحدود. وأقرت السلطات الألبانية بصعوبة السيطرة على الحدود مع كوسوفو وبأن وجود نقاط التفتيش يمكن أن يسهم في منع وصول الأسلحة إلى منطقة النزاع.

٢٤ - ودعما للجهود الرامية إلى منع امتداد النزاع الحالي إلى خارج جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، طورت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا قدراتها المتعلقة بمراقبة الحدود في ألبانيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. ويجري حاليا النظر في مقترحات لزيادة عدد المراقبين. وأنشئت الآن مكاتب ميدانية مؤقتة في باجرام كوري وكوكيس بألبانيا. وتتعاون البعثة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في ألبانيا (١٩ فردا) تعاونا وثيقا مع السلطات المحلية ومع بعثة المراقبة التابعة للجماعة الأوروبية (٢٢ فردا) ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبعثة رصد انتشار النزاع في سكوبي، وكذلك مع قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي.

٢٥ - أما الحالة على الحدود بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة فهادئة وطبيعية نسبيا. ولا يبدو أن هناك تهريبا كبيرا للأسلحة يتم عبر الحدود بين البلدين. وقد أعادت جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة نشر قوات على حدودها مع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية كما سعدت من دورياتها على تلك الحدود. وتجري قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي دوريات على الحدود بصفة يومية كما تبلغ بالحوادث التي تشاهدها، بما في ذلك التهريب. ولم تبلغ قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي عن وقوع أي حوادث لتهريب الأسلحة منذ اتخاذ القرار ١١٦٠ (١٩٩٨).

٢٦ - وفي ٢ حزيران/يونيه، أبلغني الأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي خافيير سولانا بالمناقشة التي أجراها بشأن الحالة في كوسوفو وزراء خارجية المنظمة في اجتماع لمجلس شمال الأطلسي عقد في ٢٨ أيار/مايو في لكسمبرغ. وأوضح أن وزراء خارجية المنظمة يؤيدون بقوة استمرار الاحتفاظ بوجود عسكري دولي في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة بعد انتهاء الولاية الحالية لقوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي. كما يؤيدون مواصلة ولاية تلك القوة التي أسهمت كثيرا في استقرار المنطقة. وأخبرني السيد سولانا أن منظمة حلف شمال الأطلسي لديها هدفان رئيسيان فيما يتعلق بالحالة في كوسوفو أولهما

المساعدة على تحقيق تسوية سلمية للأزمة عن طريق دعم إجراءات المجتمع الدولي؛ وثانيهما تعزيز الاستقرار والأمن في البلدان المجاورة مع التركيز بصفة خاصة على ألبانيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. وتحقيقا لهذه الغاية، قرر وزراء الخارجية تدعيم وتكملة شراكة منظمة حلف شمال الأطلسي في مجال أنشطة إحلال السلام في كل من ألبانيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، من أجل تعزيز الأمن والاستقرار في هذين البلدين الشريكين والتعبير عن اهتمام المنظمة باحتواء الأزمة وبالسعي للتوصل إلى حل سلمي.

٢٧ - فضلا عن ذلك، وإتاحة الخيارات لاحتمال اتخاذ إجراءات فيما بعد ولتأكيد استعداد منظمة حلف شمال الأطلسي لاتخاذ المزيد من الخطوات إذا اقتضى الأمر، طلب وزراء الخارجية موافاتهم بمشورة عسكرية بشأن تقديم الدعم لأنشطة الرصد التي تضطلع بها الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وبشأن النشر الوقائي لقوات منظمة حلف شمال الأطلسي في ألبانيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، على أساس قانوني مناسب، للمساعدة في التوصل إلى حل سلمي للأزمة وتعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة.

إمكانية دخول كوسوفو

٢٨ - واجه الدبلوماسيون والصحفيون الأجانب بعض القيود خلال زياراتهم لكوسوفو. وأفادت شرطة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في بعض الحالات أن الدبلوماسيين لم يستطيعوا دخول المنطقة نظرا لاستحالة المرور في الطرق بسبب القتال. وأفيد أن مراقبي بعثة المراقبة التابعة للجماعة الأوروبية قد تعرضوا للمضايقة في أعقاب العملية الهجومية التي قامت بها الشرطة الصربية في ٢٢ أيار/ مايو ومنعوا من الوصول إلى المناطق المحاصرة.

٢٩ - وهناك مشاعر قلق فيما يتعلق بتدهور الحالة الإنسانية. وقد ذكر أن أحداث التحرش التي تقوم بها الشرطة الصربية ومنع الوصول إلى مناطق ذات احتياجات إنسانية كبيرة قد حد من قدرة المنظمات الإنسانية غير الحكومية على تقديم الإغاثة إلى المشردين داخلها في كوسوفو. وأفادت مصادر شتى بأن سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية قد عرقلت، اعتبارا من ١٥ أيار/ مايو، تسليما لأغذية إلى كوسوفو بمنع مرور الشاحنات التي تحمل شحنات تجارية من الأغذية والإمدادات القادمة برا. وقد أفيد بأن حوالي ٢٠٠ شاحنة قد أعيدت دون الوصول إلى مقصدها بين ١٥ و ١٧ أيار/ مايو. ونفت سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية أن هناك حظرا ينفذ، وأعلنت أنه تم منع دخول بعض الشحنات نظرا لأن الوثائق كانت غير كاملة أو مزورة. وفي غضون ذلك، تم تسليم بضائع مفضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من بلغراد على النحو المعتاد.

٣٠ - وتسببت المعلومات بشأن فرض الحصار في إثارة الذعر بين السكان المحليين، الذين أخذوا المخازن المحلية الخاصة بتخزين المواد الغذائية الأساسية. وعلى الفور تقريبا، بدأت تظهر حالات نقص في المواد

الغذائية الأساسية في كوسوفو. وتم تخفيف حالات النقص هذه في ٢١ أيار/ مايو، حينما رفعت سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الحصار، وسمحت بدخول حوالي ٨٠ شاحنة إلى كوسوفو.

٣١ - واستجابة لهذه الأنباء المقلقة، أعرب اجتماع وزراء خارجية الناتو في ٢٨ أيار/ مايو ١٩٩٨ عن انشغاله بصورة خاصة "من أن عودة ظهور العنف مؤخرا اقترن بخلق عقبات تمنع وصول المراقبين الدوليين والمنظمات الإنسانية إلى المناطق المتأثرة في كوسوفو".

الحوار بين الأطراف المعنية

٣٢ - عقب جهود دبلوماسية مكثفة بذلتها منظمات إقليمية أوروبية ودول منفردة، تمكن السفير ريتشارد هولبروك والممثل الخاص للولايات المتحدة روبرت س. جلبرد من تذليل العقبات على الجانبين والنجاح في التوصل إلى اتفاق لبدء حوار موضوعي دون شروط مسبقة بشأن كوسوفو. وقد بدأ الحوار في بلغراد في ١٥ أيار/ مايو، بعقد اجتماع بين الرئيس سلوبودان ميلوسوفيتش والدكتور ابراهيم روغوفا، وفريق كل منهما. وناقش الجانبان طرائق عملية مفاوضات المتابعة.

٣٣ - ولاحظ رؤساء دول مجموعة البلدان الصناعية الثمانية، المجتمعين في برمنغهام في ١٦ أيار/ مايو، في بيانهم بشأن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية/كوسوفو أن اجتماع ١٥ أيار/ مايو كان "خطوة أولى إيجابية". وحث الزعماء الجانبين "على كفالة أن يؤدي الحوار الذي بدأ الآن، إلى الإسراع في اعتماد تدابير ملموسة لتقليل حدة التوتر ووقف العنف". ولاحظت مجموعة الثمانية كذلك أنه "من الأهمية بصفة خاصة أن يتولى الرئيس ميلوسوفيتش المسؤولية الشخصية في البحث عن حل لمشاكل كوسوفو، بما في ذلك وضعها في المستقبل".

٣٤ - وفي الاجتماع الذي عقد في ٢٢ أيار/ مايو في برستينا، ناقش فريقان من ستة خبراء من كل جانب إطار المحادثات التي ستجرى في المستقبل وتدابير بناء الثقة. وشكلت الاجتماعات الأولى خطوة أولى هامة في عملية الحوار. بيد أن المسافة بين الطرفين ما زالت بعيدة. ومن الأهمية بمكان تعزيز تلك العملية. وقد أحاطتني الولايات المتحدة علما بأنها ستواصل أداء دور نشط في عملية التفاوض وأن الممثل الخاص جلبرد والسفير هولبروك قد اتفقا على إدارة الحوار إذا طلب الطرفان منهما ذلك.

٣٥ - وأعرب وزراء خارجية الناتو، في بيانهم المؤرخ ٢٨ أيار/ مايو ١٩٩٨، عن اقتناعهم بأنه يمكن حل مشاكل كوسوفو على أفضل النحو عن طريق عملية حوار صريح وبدون شروط بين السلطات في بلغراد وزعماء ألبان كوسوفو. وأقروا بأن الوضع الراهن لا يمكن أن يستمر، وأيدوا التوصل إلى حل سياسي يوفر وضعاً معززا لكوسوفو، ويحافظ على السلامة الإقليمية لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، ويضمن حقوق الإنسان والحقوق المدنية لجميع سكان كوسوفو، بغض النظر عن أصلهم الإثني.

٣٦ - بيد أن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية واصلت رفض إشراك ممثلين خارجيين في الحوار. وقد خلق الاستفتاء الذي أجري في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في ٢٣ نيسان/أبريل عقبة أمام مشاركة الأطراف الثالثة مشاركة مباشرة في ذلك. وقد ناقشت هذه المسألة والحالة الراهنة في كوسوفو أثناء اجتماعي السيد فيليب غونزاليز في ١ حزيران/يونيه ١٩٩٨.

التدابير التي اتخذتها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا

٣٧ - ما برحت الحالة في كوسوفو تشكل موضوع مناقشات في الاجتماعات الاسبوعية للمجلس الدائم للمنظمة وفريق الرصد مع التركيز على التطورات في كوسوفو. وعلاوة على ذلك، ظلت المنظمة تتابع عن كثب التطورات في كوسوفو عن طريق رصد الزيارات التي يقوم بها الدبلوماسيون التابعون للدول المشاركة في المنظمة والمعتمدون لدى بلغراد.

٣٨ - وقد أعد المجلس الثلاثي للمنظمة "تقريراً بشأن الامتثال" للمتطلبات التي يتعين أن تمتثل لها جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، وقدم إلى اجتماع الفريق المعقود في روما في ٢٩ نيسان/أبريل. ولاحظ التقرير، في جملة أمور، أنه لم يطرأ أي تطور إيجابي بشأن مسائل رئيسية مثل افتتاح الحوار دون شروط ووقف أعمال العنف وقبول بعثة السيد غونزاليز.

٣٩ - وفي رسالة موجهة إلى الرئيس ميلوسوفيتش، مؤرخة ٤ أيار/مايو، لاحظ الرئيس الحالي للمنظمة أن الحالة في كوسوفو تتدهور بدلا من أن تتحسن وحث جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية على قبول بعثة السيد غونزاليز. وفي رد مؤرخ ٧ أيار/مايو من وزير الخارجية جوفانوفيتش ذكر مجددا أن بعثة السيد غونزاليز لن تحظى بالترحيب إلا لمناقشة العلاقة بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وأنه لن ينظر في إمكانية عودة بعثات المنظمة طويلة الأجل إلى كوسوفو وسنجد فويغودينا قبل استعادة مشاركة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في المنظمة. ورد الرئيس الحالي للمنظمة على السيد جوفانوفيتش في ٨ أيار/مايو، فأصر على أهمية بدء بعثة السيد غونزاليز لبحث جميع المسائل التي تتناول العلاقات بين المنظمة وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

٤٠ - وفي بيان صدر في ١٣ أيار/مايو، رحب الرئيس الحالي بإعلان عقد اجتماع بين الرئيس ميلوسيفيتش والدكتور روجوفا ووصفه بأنه خطوة أولى هامة، وفرصة لكي يتفق الجانبان على شكل للحوار. وكرر الرئيس الحالي أن وجود ممثل دولي سيبسر كثيرا من هذه المحادثات.

٤١ - وشارك ممثل للرئيس الحالي في اجتماع غير رسمي لفريق الاتصال نظم على هامش مؤتمر قمة مجموعة الثمانية في برمنغهام في ١٦ أيار/مايو. وفي اليوم السابق، أكد زعماء مجموعة الثمانية في بلاغهم النهائي أهمية التعاون مع بعثة السيد غونزاليس. وأعربوا عن استعدادهم لتعزيز اتخاذ مسار واضح ويمكن نحو إدماج جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية إدماجا كاملا في المجتمع الدولي. وفي الوقت نفسه، حذر

البيان من أنه "إذا لم تقم بلغراد بزيادة التقدم الذي أحرز مؤخرا وإذا لم تبدأ عملية سياسية حقيقية، فإن عزلتها ستتعمق".

٤٢ - وطلب وزراء خارجية الناتو في ٢٨ أيار/ مايو أيضا إلى الرئيس ميلوسيفيتش "أن يوافق على إعادة السماح بدخول البعثة طويلة الأجل التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وقبول بعثة السيد فيليب غونزاليز، الممثل الشخصي للرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي".

٤٣ - وما زالت المنظمة مستعدة للمساعدة في العملية التي ترمي إلى التوصل إلى حل سلمي للصراع في كوسوفو وما زال لديها أمل في أن تقبل جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بعثة السيد غونزاليز كممثل للمنظمة والاتحاد الأوروبي فضلا عن البعثات الثلاث الطويلة الأجل، بما في ذلك بعثة بريستينا.

تنفيذ اتفاق التعليم في كوسوفو

٤٤ - تم إحراز تقدم في تنفيذ الاتفاق الذي وقعه في ٢٣ آذار/ مارس أعضاء لجنة "٣ زائد ٣" من الصرب ومن ألبان كوسوفو وامتنالا لهذا الاتفاق، افتتح "معهد الألبانية" في بريستينا في ٣١ آذار/ مارس. وسلمت سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في ١٥ أيار/ مايو ثلاث كليات تابعة لجامعة بريستينا إلى ألبان كوسوفو. وحاول محتجون من أصل صربي منع نقلها اليهم، وتدخلت قوات الحكومة لإجلاء المحتجين بعد أن ألحقوا أضرارًا بالمرافق.

خامسا - ملاحظات

٤٥ - إنني أرحب ببدء حوار سياسي كخطوة هامة إلى الأمام في السعي من أجل التوصل إلى حل عادل ودائم لمشاكل كوسوفو. واقتناعا مني بأن اتخاذ نهج لا يتسم بالعنف هو السبيل إلى التوصل إلى تسوية مقبولة لدى الطرفين في كوسوفو، أؤيد بقوة جهود من يلتزمون بالوسائل السلمية. وفي هذا الشأن، أحث الأطراف المعنية على مواصلة المفاوضات التي بدأت في بريستينا في ٢٢ أيار/ مايو بهدف تخفيف حدة التوتر. ووقف انتشار العنف وتمهيد السبيل أمام الحل السلمي للأزمة.

٤٦ - بيد أن الحالة في كوسوفو ما زالت ملتزمة للغاية وتتم عن بواذر ملحوظة للتدهور. وقد أدت المواجهة المسلحة في كوسوفو إلى فقد الأرواح، وهناك خطر شديد بحدوث أزمة إنسانية وأزمة لاجئين في المنطقة. وفي هذا الشأن، يشكل أحدث هجوم شنته الشرطة الصربية في كوسوفو مدعاة للانزعاج بشكل خاص. وأشعر بقلق شديد لأن تصاعد العنف في كوسوفو قد يجلب الجهود السياسية الرامية إلى منع زيادة تصاعد الأزمة. كما أنني أعرب عن الأسى لاستخدام الشرطة الصربية في كوسوفو للقوة بشكل مفرط وأدعو جميع الأطراف المعنيين إلى التحلي بضبط النفس والالتزام بحل سلمي. ولا يمكن قبول

استخدام العنف لقمع الخلاف السياسي أو لنشيدان غايات سياسية. وتسهم الأنشطة الإرهابية من أي جانب في زيادة دوامة العنف الفتاكة وتشكل خطرا على الاستقرار في المنطقة.

٤٧ - وخلال اجتماع مع السيد روغوفا في ٢ حزيران/يونيه ١٩٩٨، رحبت بنهجه الذي يتسم بعدم العنف وشجعته على مواصلة السعي من أجل تسوية سلمية ومقبولة لدى الجانبين على ألا تصل إلى حد الاستقلال. وكررت أمامه أن الحالة الراهنة في كوسوفو غير مقبولة وأكدت له أن له أن يعتمد على الدعم الدولي في مسعاه من أجل التوصل إلى حل من هذا القبيل.

٤٨ - وأود أن أثنى على الجهود التي تبذلها منظمات إقليمية ومنظمات أخرى وائتلافات من الدول، وحكومات منفردة، بهدف بلوغ حل سياسي في كوسوفو. وأدعو جميع الأطراف إلى التعاون تعاوننا تاما مع هذه الجهود. كما أعرب عن استعدادي لدعم جهود المجتمع الدولي الرامية إلى حل أزمة كوسوفو بكل ما في وسعي من وسائل.

المرفق الأول

رسالة مؤرخة ١٥ أيار/ مايو ١٩٩٨ موجهة من الأمين العام إلى الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا

أتشرف بأن أشير إلى قرار مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) المؤرخ ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٨، الذي طلب فيه المجلس إليّ في الفقرة ١٥ من المنطوق "أن أدرج، بالتشاور مع المنظمات الإقليمية الملائمة، في أول تقرير لي توصيات بشأن إنشاء نظام شامل لرصد تنفيذ أشكال الحظر المفروضة بموجب هذا القرار، ويطلب إلى جميع الدول، وعلى وجه الخصوص الدول المجاورة، أن تمد العون الكامل في هذا الخصوص". وعلى نحو ما تعلمون، قرر المجلس في القرار المذكور أعلاه أنه "لأغراض تعزيز السلام والاستقرار في كوسوفو، تمنع جميع الدول بيع الأسلحة والمواد المتصلة بها من جميع الأنواع، كالعتاد والذخيرة والمركبات العسكرية والمعدات وقطع الغيار، إلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، بما فيها كوسوفو، أو تزويدها بذلك، بواسطة رعايا هذه الدول أو انطلاقاً من أراضيها أو باستخدام السفن التي ترفع علمها وطائراتها، وأن تمنع توفير التسليح والتدريب للأنشطة الإرهابية هناك".

وفي تقريرتي إلى مجلس الأمن المؤرخ ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٨ (S/1998/361)، أعربت عن إيماني بأن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ستكون في موقف يسمح لها بأن تقوم، بفعل المساهمات والمساعدات المقدمة من منظمات أخرى، حسب الاقتضاء، بالاضطلاع بفعالية بمهام الرصد المطلوبة. وقد كنت أشير، في هذا الصدد، إلى الاتحاد الأوروبي، ومنظمة حلف شمال الأطلسي واتحاد غربي أوروبا ولجنة الدانوب، مع الأخذ في الاعتبار مساهمتها في نجاح نظام الجزاءات في حالة يوغوسلافيا السابقة وحزب صرب البوسنة.

وعقب المشاورات غير الرسمية التي عقدها مجلس الأمن في ٨ أيار/ مايو ١٩٩٨ للنظر في تقريرتي الأول، أبلغني رئيس المجلس برغبة المجلس في أن آخذ في الاعتبار، عند البحث في إنشاء نظام شامل لرصد تنفيذ أشكال الحظر المفروضة بموجب قرار مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨)، القدرات والإمكانات المتوفرة، وعلى وجه الخصوص، قدرات وإمكانات الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وأكون ممتناً، بصفة خاصة، لو أمكنكم بصفتمكم الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا أن تقدموا إليّ، في أقرب فرصة تسنح لكم بوجهات نظر منظمتمكم في إنشاء نظام رصد شامل. وفي قيامكم بذلك، قد ترغبون في السعي للحصول على مشورة ودعم من منظمات إقليمية أخرى قد تكون في موقف يسمح لها بالإسهام في نجاح نظام الرصد. وفي غضون ذلك، أقوم بالنظر في إمكانية استخدام الامكانات الحالية المتوفرة في الأمم المتحدة، وفقاً لطلب رئيس مجلس الأمن.

وتفضلوا، يا صاحب السعادة، بقبول فائق الاحترام.

(توقيع) كوفي ع. عنان

المرفق الثاني

رسالة مؤرخة ١ حزيران/يونيه ١٩٩٨ موجهة إلى الأمين العام من الرئيس
الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا

أشكركم لرسالتكم المؤرخة ١٥ أيار/مايو ١٩٩٨، التي طلبتم فيها آرائي - بصفتي الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا - فيما يتعلق بدور منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في تنفيذ حظر توريد الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وفقا لقرار مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) المؤرخ ٣١ آذار/مارس ١٩٩٨.

وسأبدأ بأن أشير إلى أن المنظمة مستعدة للإسهام في رصد حظر الأسلحة في إطار قدراتها. وقد تأكد هذا في سياق المشاورات التي أجريت بين ممثلي الدول الأعضاء في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في فيينا.

وأرى أن القرار ١١٦٠ (١٩٩٨) يضع المسؤولية الأولية في تنفيذ حظر الأسلحة على الدول. ويقع هذا العبء، بصفة خاصة، على عاتق الدول المجاورة وعلى عاتق تلك الدول التي لها علاقات قائمة مع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لتوريد الأسلحة.

وفي هذا الإطار، فإن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا على استعداد للإسهام في رصد حظر الأسلحة في إطار المسؤولية العامة للأمم المتحدة. ولسوء الحظ، فإن لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا قدرات محدودة إلى حد ما لا تتوفر لها الموارد المطلوبة لإنشاء نظام شامل لرصد حظر توريد الأسلحة. وفهمي للقرار المذكور ١١٦٠ (١٩٩٨) لمجلس الأمن للأمم المتحدة أن أي آلية تنفيذ يجب أن تشمل كافة حدود جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وليس فقط الحدود مع جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وألبانيا حيث هناك وجود لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وسيطلب هذا الرصد شاملا لجميع نقاط عبور الحدود، والمطارات والموانئ البحرية والنهرية. والواقع أن تجربة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في تنفيذ الحظر السابق على توريد الأسلحة تشير إلى أن أغلبية شحنات الأسلحة الواسعة النطاق الموردة إلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية دخلت عن طريق الجو أو البحر بدلا من طريق البر. ونظرا لأن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ليس لديها بعثات في المجر أو بلغاريا أو رومانيا، وأن سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لن ترحب، على الأرجح، بمراقبي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا للاضطلاع بهذه المهمة داخل جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، فإن التنفيذ الشامل للقرار ١١٦٠ (١٩٩٨) لمجلس الأمن للأمم المتحدة بعيد، فيما يبدو، عن تناول منظمنا.

وفي رأيي أن الاضطلاع بجهود تنفيذية أقل من شاملة هو موضع شك. فالرصد الشامل للحدود في ألبانيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة فقط سيكون كثيف الموارد إلى حد بالغ، وسيؤدي إلى

تطبيق غير متساو للحظر. ومن الواضح أن هدف هذا القرار ليس تنفيذ حظر انتقائي على توريد الأسلحة ينطبق على كوسوفو فقط.

ومع ذلك فإن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا يمكنها أن تؤدي دورا مجديا في هذا النظام. فالميزة النسبية الخاصة لهذه المنظمة تكمن في وجودها في الميدان في المنطقة، من خلال البعثات المنشورة في البوسنة والهرسك، وكرواتيا وألبانيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة.

ويمكن لأنشطة الرصد التي تضطلع بها حاليا منظمة الأمن والتعاون في أوروبا على طول الحدود بين ألبانيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وكذلك بين جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية أن تسهم بشكل مجدي في كافة جهود رصد الحظر على توريد الأسلحة في إطار المسؤولية العامة للأمم المتحدة المشار إليها، كمؤشر محتمل للإنذار المبكر. وأود أن أشير إلى أن قدرات رصد الحدود المتوفرة لوجود منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في ألبانيا تشهد عملية تعزيز.

إن وجود منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في ألبانيا يوفر إنذارا مبكرا هاما للتحركات الواسعة النطاق للأفراد والأسلحة، وإبلاغا متوازنا من منطقة الحدود. وهو أيضا رمز عياني لاهتمام المجتمع الدولي الدائم بتشجيع التوصل إلى حل سلمي لهذه الأزمة.

ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا على استعداد لأن تتقاسم مع الأمم المتحدة، بما في ذلك الهيئات المسؤولة عن رصد حظر توريد الأسلحة، المعلومات ذات الصلة المتوفرة لديها نتيجة لأنشطة الرصد الحالية التي تضطلع بها.

وفي الختام، أود أن أوجز رد فعلي إزاء طلبكم بأن أقول، إنه على الرغم من أن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا غير قادرة على الاضطلاع بدور تنسيقي رئيسي فيما يتعلق بجهود رصد حظر توريد الأسلحة التي تضطلع بها منظمات إقليمية أخرى، فإنها قد تقدم إطارا تنسيقيا مرنا لرصد الأنشطة في الميدان إذا رغب في ذلك المشاركون في هذه الجهود.

(توقيع) برونسلاو غيريميك
